

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

تداول 201 عقار خاص بقيمة 40,4 مليون دينار

المتداولة 12 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 4 عقارات. ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص أن مؤشره انخفض بواقع 3 عقارات وانخفض المؤشر بواقع عقارين لعقارات الاستثماري واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقارات التجاري والمخازن خلال هذه الفترة.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحمدى جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 8 إلى 12 ابريل الجاري حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 173 عقارا تتداول منها 140 عقارا في العقار الخاص و32 عقارا في العقار

العقود المسجلة				
المحافظة	خاص استثماري	تجاري	الشريط الساحلي	معارض مخازن
العاصمة (1)	12	0	0	0
حوالي (2)	12	1	0	0
الفروانية (3)	11	0	0	0
مبارك الكبير (4)	16	0	0	0
الأحمدي (5)	32	1	0	0
الجهراء (6)	140	0	0	0
المجموع	201	52	2	0

الوكالات العقارية				
المحافظة	خاص استثماري	تجاري	معارض مخازن	العاصمة (1)
حوالي (2)	0	0	0	0
الفروانية (3)	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	4	0	0	0
الأحمدي (5)	3	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0
المجموع	8	0	0	0



27 صفقة قيمتها 50,8 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 8 إلى 12 الجاري عن 27 صفقة مليونية بقيمة 50,8 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 21 صفقة تمت في العقار الاستثماري و4 صفقات تمت في العقار الخاص وصفقتين تمتا في العقار التجاري. أما الـ 21 صفقة التي تمت في العقار الاستثماري فكانت عبارة عن 136 مساحتها 1136 مترا بقيمة 1,9 مليون دينار كائنة في منطقة الفحيحيل وبنائية مساحتها 811 مترا بقيمة 1,3 مليون دينار كائنة في منطقة الفطاس وبنائية مساحتها 927 مترا بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة في منطقة المنقف وبنائية مساحتها 864 مترا بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة في منطقة المنقف وبنائية مساحتها 840 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة المنقف وبنائية مساحتها 714 مترا بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة في منطقة المنقف وبنائية مساحتها 947 مترا بقيمة 1,06 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وبنائية مساحتها 938 مترا بقيمة مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وبنائية مساحتها 830 مترا بقيمة 1,7 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وبنائية مساحتها 611,25 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وبنائية مساحتها 599,25 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار

النفط الكويتي يستقر عند 115,53 دولاراً

كوونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس أن سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 70 سنتا في تداولات الخميس الماضي ليستقر عند مستوى 115,53 دولارا للبرميل مقارنة بـ 114,83 دولارا في تداولات الاربعاء الماضي. ويواصل سعر برميل النفط ارتفاعه لليوم الثالث على التوالي بعد موجة من الهبوط والخسائر التي تكبدتها على مدار أكثر من أسبوعين لكن التوقعات بتحسن الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب على النفط ساهمت في ارتفاع الاسعار من جديد. كما ارتفعت العقود الاجلة لخام القياس الاوروبي مزيج نفط برنت أمس الاول وارتفع سعر البرميل عند التسوية 80 سنتا الى 119,92 دولار للبرميل في حين ارتفعت العقود الاجلة لخام الاميريكي عند التسوية 43 سنتا لتبلغ 104,55 دولارات للبرميل.

«البتترول العالمية» تدمج أصول «كيوايت» الدنماركية و«أوكي كيوايت» السويدية

أوكي اف من أجل توسيع نطاق هذا النجاح ليشمل الدنمارك والذي من شأنه أن يحقق أفضل النتائج للمساهمين وأفضل خدمة لعملائنا».

وأضاف اسماعيل ان الخبرات الطويلة التي يقدمها كلا الطرفين رائعة ومفيدة للاعجاب و«نحن بدورنا نتطلع إلى استثمار طاقاتنا وخبراتنا بما فيه مصلحة لجميع الأطراف».

من جهته، قال الرئيس التنفيذي في شركة أوكي كيوايت في السويد غوران ليندبلاد انه «نحن نرى هذا الدمج «نرسي قواعد متينة وقوية جدا نحو التطوير المستقبلي ومع ذلك سنبقي على العلامتين التجاريتين كيوايت وأوكي كيوايت في البلدين».

وذكر ان عملاء الشركتين سيشهدون علاقة متميزة مع الشركة الوليدة كما هي الحال الآن مع الشركتين، مضيفاً ان «طموحنا يكمن في العمل على مواصلة تطوير مؤسستنا ذات كفاءة وفعالية عالية مع مهمة العمل على التنسيق بين مختلف الإدارات كالمشتريات وتكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة».

وقال ليندبلاد انه سيتم إرسال الاتفاقية المبرمة بين شركة البترول الكويتية العالمية وشركة أوكي أف السويدية إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي في بروكسل من أجل الحصول على موافقة منع الاحتكار مضيفاً انه حتى الحصول على الموافقة ستواصل الشركتان نشاطهما وعند الحصول عليها سيتم المباشرة بتطبيق تفاصيل عملية الدمج.

كوونا: أعلنت شركتنا البترول الكويتية العالمية وأوكي اف السويدية دمج أصولهما في كل من الدنمارك والسويد بهدف تشكيل شركة تسويق جديدة لبيع المنتجات النفطية.

وقالت شركة البترول الكويتية العالمية في بيان خصصت به «كوونا» أمس ان علامتها التجارية كيوايت حققت نجاحا باهرا بالشرائة مع شركة أوكي أف السويدية منذ عام 1999 في السويد والتي باتت تعرف بشركة أوكي كيوايت.

وأضافت ان الشركتين البترول العالمية - أوكي اف أدركتا أنه حان الوقت لتعزيز أنشطتهما التسويقية في الدولتين الإسكندنافيتين وذلك من خلال دمج أصول شركتي كيوايت الدنماركية وشركة الشراكة القائمة في السويد أوكي كيوايت.

وذكرت ان لديها في الدنمارك محطات بيع تجزئة لمنتجات البنزين والديزل يبلغ عددها 245 محطة، في حين لدى شركة الشراكة أوكي اف ما يزيد عن 574 محطة بيع، موضحة ان الشركتين لا يقتصر نشاطهما على ذلك بل لديهما عدد من الأنشطة التسويقية الحيوية ذات العلاقة مثل محطات خدمة الديزل العالمية لبيع الشاحنات ومنتج الديزل إضافة إلى مبيعات زيوت التزييت الخاصة بالمركبات والآليات الثقيلة والصناع.

ونقل البيان عن رئيس مجلس ادارة شركة البترول الكويتية العالمية حسين اسماعيل قوله ان الشركة تفخر بالإنجازات التي حققتها في المنطقة و«يسرنا مواصلة التعاون مع شركة

الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

حوالي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حوالي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 30 عقارا تتداول منها 17 عقارا في العقار الخاص و12 عقارا في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

الفروانية ثانياً

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 19 عقارا تتداول منها 11 عقارا في العقار الخاص و8 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

مبارك الكبير رابعا

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الرابعة من خلال تداول 16 عقارا تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

العاصمة خامسا

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 12 عقارا في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

الجهراء سادسا

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة السادسة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 5 عقارات في العقار الخاص ولم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية في الوكالات العقارية خلال هذه الفترة.

عاطف رمضان

الأعلى في أربعة أشهر بسبب أسعار المواد الغذائية

«بيتك للأبحاث»: التضخم في الكويت يرتفع إلى 4,1٪ خلال مارس

والقدرة الشرائية بين المواطنين والكويتيين، وهذا يؤدي بدوره إلى الطلب القوي على السلع والخدمات، وعلاوة على ذلك فأنه من المتوقع للإنفاق الحكومي المتزايد على القطاع السكني إضافة إلى خلق فرص العمل الجديدة وتحسين الرعاية الاجتماعية، بأن كل ذلك يضيف المزيد من السيولة، وتساهم بالتالي في ارتفاع التضخم، خاصة أن زيادة السيولة تزيد الطلب المحتتم والذي بدوره يرفع التضخم في المستقبل.

وبسبب ارتفاع أسعار الوقود العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع السيولة، فإننا نتوقع لمعدلات التضخم في الكويت أن تظل مرتفعة، حيث أننا نتوقع متوسط التضخم في الكويت خلال النصف الأول من عام 2012 أن يسجل بين 4,0 و4,5٪ على أساس سنوي، ومع ذلك، فإنه من المتوقع لمعدل التضخم في النصف الثاني من عام 2012 أن يشهد بعض التراجع بحيث يبلغ بين 3,5 و4,0٪ على أساس سنوي، خاصة مع الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمراقبة أسعار المواد الغذائية والوقود من خلال الدعم المقدم لها حيث سيتم من ارتفاع معدل التضخم في المستقبل، في الوقت نفسه، من المتوقع أيضا بالنسبة للقطاعات السكني (وهو المكون الأكبر لسلة مؤشر أسعار المستهلك في الكويت) ان يتم وضع حد لعملية ارتفاع معدلات التضخم غير المرغوبة مما يساعد على تخفيضها.

عام 2011 بنسبة 3,9٪ على أساس سنوي، وصولاً إلى 45,1 مليون نسمة، وذلك ارتفاعاً من 43,4 مليون نسمة في عام 2010 ويتوقع استمرار هذا الاتجاه التصاعدي في السنوات المقبلة.

وللتغلب على النقص في الغذاء، تقوم بعض من دول مجلس التعاون الخليجي مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة فعليا على تطوير وحصاد التصنيع الغذائي في بعض البلدان الآسيوية والأفريقية.

ومن المهم أن نلاحظ أيضا ان إنتاج الغذائية محليا ضمن دول مجلس التعاون الخليجي لا يعتبر خيارا قابلا للتطبيق لأنه يكلف أكثر من تكاليف الاستيراد.

وإلى جانب التغيرات العالمية في أسعار المواد الغذائية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي هي أيضا عرضة لتغيير السياسات الغذائية من البلدان المصدرة على نحو متزايد، مثل فرض حظر شامل على صادرات بعض السلع الغذائية التي تعتبر شحيحة في تلك الأسواق.

وعلاوة على ذلك، فإن ضعف الدولار قد يساهم في زيادة تكلفة الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي.

خاصة ان عملاء دول مجلس التعاون الخليجي يتم تعويم قيمتها بشكل وثيق نسبيا مع الدولار الأميركي، حيث يتم ربط معظم العملات الخليجية بالدولار.

الخلاصة تكمن في ان النمو الاقتصادي القوي وفرص العمل الجيدة تزيد من مستوى الدخل

الزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لأسعار الغذاء في قراءة شهر مارس 2012 إلى 215,9 نقطة وذلك ارتفاعا من 215,4 نقطة في شهر فبراير 2012، وذلك بعد عدة أشهر تراجع فيها المؤشر، استعادت بعض تعافيتها، مع تركز المشتريات الكبيرة لأرز من جانب الصين ونيجيريا.

النمو في الإنتاج العالمي لزيت النخيل، ومحدودية الكميات المتوافرة من زيت الصويا للمصادر العالمية وتراجع إنتاج بذور اللفح، كل ذلك ساهم في ارتفاع أسعار الزيوت. وبشكل عام، ظلت أسعار السكر غير مستقرة، حيث إن السوق تتطلع لدايعة الموسم الجديد لإنتاج السكر في فبراير 2012، في حين أن معدل التضخم في البحرين بقي مرتفعا هو الآخر ليصل إلى 4,7٪ على أساس سنوي في شهر مارس عام 2011، مقارنة بارتفاعه بنسبة 0,4٪ على أساس سنوي في فبراير 2012، ومن الملاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي في العالم عن طريق شراء أكثر من 90٪ من احتياجاتها الكلية.

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير جدا على المصادر الغذائية الخارجية، مما يدفع المنطقة لأن تكون عرضة لتقلبات الأسعار العالمية للغذاء.

وارتفعت واردات المواد الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير في السنوات القليلة الماضية، جنبا إلى جنب مع ارتفاع عدد السكان.

حيث ازاد عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي في

للوود). وبماثل كان الحال في قطاع الخدمات التعليمية والطبية (والذي يمثل 4,7٪ من سلة مؤشر أسعار المستهلك في الكويت) والذي ظل دون تغيير عند مستوى 2,8٪ على أساس سنوي في مارس 2012 مقارنة مع نفس المستوى لشهر فبراير 2012.

ومثلما هو عليه الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن السبب الرئيسي في ارتفاع معدل التضخم في الكويت عموما يعود إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

فعلى سبيل المثال، بقي معدل التضخم في السعودية مرتفعا في شهر مارس عند 5,4٪ وهو نفس المستوى الذي كان عليه في فبراير 2012، في حين أن معدل التضخم في البحرين بقي مرتفعا هو الآخر ليصل إلى 4,7٪ على أساس سنوي في شهر مارس عام 2011، مقارنة بارتفاعه بنسبة 0,4٪ على أساس سنوي في فبراير 2012، ومن الملاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي في العالم عن طريق شراء أكثر من 90٪ من احتياجاتها الكلية.

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير جدا على المصادر الغذائية الخارجية، مما يدفع المنطقة لأن تكون عرضة لتقلبات الأسعار العالمية للغذاء.

كما ان ارتفاع أسعار الغذاء العالمية يمر من خلال سلاسل التوريد المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. كما ان منتجي المواد الغذائية يبيعون الآن مسالة رفع الأسعار، خاصة مع ارتفاع أسعار سلاسل التوريد، وفي نهاية المطاف سيتم تحمل التكاليف من قبل المستهلك. وارتفع مؤشر منظمة الأغذية

0,7٪، على أساس سنوي في أغسطس 2009). يذكر أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الكويت يتماشى مع الاتجاه التصاعدي لأسعار المواد الغذائية عالميا. من ناحية أخرى ارتفع قطاع السلع والخدمات المنزلية (والذي يمثل 14,7٪ من سلة مؤشر أسعار المستهلك في الكويت) بنسبة 2,3٪ على أساس سنوي في مارس 2012 (مقارنة مع 1,4٪ في فبراير 2012). كما ارتفعت الأسعار في قطاع السلع والخدمات الأخرى (والذي يمثل 9,9٪ من سلة مؤشر أسعار المستهلك في الكويت) بنسبة 3,1٪ على أساس سنوي في مارس (مقارنة مع 2,8٪ في فبراير) وهذا يشير إلى ان الطلب المحلي في الكويت لايزال قويا.

وفي المقابل، فإن الأسعار في قطاع الإسكان، والتي تساهم بالوزن الأكبر في سلة مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت بنسبة تبلغ 26,7٪، انخفضت في شهر مارس عن مستواها في شهر فبراير، حيث سجلت في شهر مارس 2012 نسبة 1,6٪ على أساس سنوي، وكانت قد سجلت في شهر فبراير نسبة 2,0٪، وذلك على خلفية انخفاض الإيجارات بعد الفائض في العروض، سواء في العقارات التجارية او العقارات السكنية.

في غضون ذلك، بقيت أسعار قطاع النقل والاتصالات (والذي يمثل 16,1٪ من سلة مؤشر أسعار المستهلك في الكويت) دون تغيير في مارس عند 2,6٪ على أساس سنوي، مقارنة مع المستوى نفسه في فبراير، نتيجة سياسة الدعم الحكومي

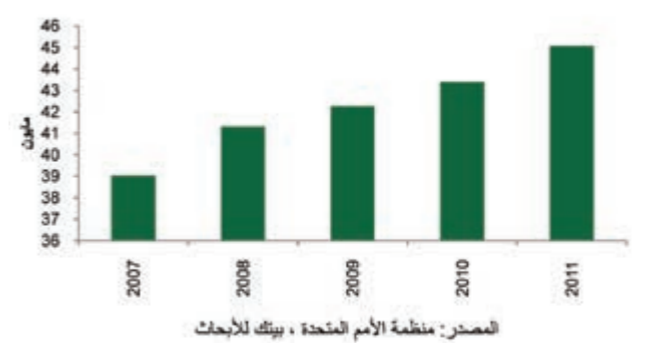
الكويت: بلخص التضخم (ديسمبر 2011 – مارس 2012)						
النسبة المئوية على أساس سنوي	2012	2012	2012	2011	الوزن٪	الاجمالي مؤشر اسعار المستهلك
الأغذية	10,0	8,6	8,1	6,8	18,3	
المشروبات والتبغ	7,3	7,2	3,6	0,7	0,4	
الملابس والأحذية	4,6	4,9	3,2	2,1	8,9	
الإسكان	2,6	2,0	2,0	2,0	26,7	
السلع المنزلية والخدمات	3,3	1,4	1,4	1,9	14,7	
النقل والاتصالات	2,6	2,6	2,7	2,9	16,1	
التعليم والخدمات الطبية	2,8	2,8	0,9	0,8	4,7	
خدمات وسلع أخرى	3,1	2,8	2,8	2,6	9,9	

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بلومبرغ، بيتك للأبحاث

التضخم في دول مجلس التعاون (الربيع الأول 2011 – الربيع الأول 2012)						
النسبة المئوية على أساس سنوي	2012	الربيع الأول 2011	الربيع الثالث 2011	الربيع الأول 2011	الربيع الأول 2011	الربيع الأول 2011
المملكة العربية السعودية	5,4	4,0	4,6	5,2	5,1	
البحرين	1,7	0,8	0,6	2,0	0,2	
الكويت	3,8	4,0	4,6	5,2	5,1	
عمان	3,7	3,7	4,8	4,2	3,8	
قطر	1,2	2,2	2,1	1,7	1,7	
الإمارات العربية المتحدة	0,6	0,1	0,7	1,4	1,4	

المصدر: بلومبرغ، بيتك للأبحاث

التعداد السكاني لسكان دول مجلس التعاون (2007 - 2011)



المصدر: منظمة الأمم المتحدة، بيتك للأبحاث

أشار تقرير أعدته شركة «بيتك للأبحاث» حول مؤشر أسعار المستهلك في الكويت، إلى أن معدل التضخم ارتفع خلال شهر مارس الماضي ليصل إلى 4,1٪ مقارنة بنسبة 3,8٪ في فبراير، وهي أعلى نسبة تضخم في الكويت خلال أربعة أشهر، لافتا في هذا الصدد إلى أن الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية يظل السبب الرئيسي لارتفاع معدل التضخم.

وارتفع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الكويت خلال شهر مارس ليصل إلى 4,1٪ على أساس سنوي، وذلك قياسا بما سجله المؤشر في شهر فبراير عند 3,8٪ على أساس سنوي، مدفوعا بشكل رئيسي من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفقا لإدارة المركزية للإحصاء، كما أظهرت البيانات، أن متوسط معدل التضخم خلال النصف الأول من عام 2012 متوقع له ان يسجل 3,8٪ على أساس سنوي بالمقارنة مع متوسط معدل التضخم خلال النصف الأول من عام 2011 والذي بلغ 4,0٪، وبالنظر إلى المقارنة على أساس شهري، فإننا نجد ان معدل التضخم في مارس 2012 ارتفاعة بنسبة 0,8٪، وذلك من ارتفاعه بنسبة 0,2٪ في شهر فبراير 2012.

وارتفع قطاع المواد الغذائية (والذي يمثل 18,3٪ من سلة مؤشر أسعار المستهلك في الكويت) بنسبة 10٪ على أساس سنوي خلال شهر مارس 2012، وذلك ارتفاعا من 8,6٪ على أساس سنوي المسجلة في فبراير 2012 (وكان أدنى مستوى تم تسجيله عند ارتفاع قدره